لماذا لا يقبل المستثمرون على سوق الصحافة المصرية ؟

المشكلات ومقترحات للحل

أحمد حامد (مصر)

ملمح عن الوضع الحالي

يعاني شارع الصحافة المصرية من أزمات متلاحقة، بانواعها المختلفة، الحكومية، الخاصة والحزبية منها لنجد سؤال أصبح يتردد بشكل واضح في أروقة الصحافة المصرية «هل تنتهي الصحافة المطبوعة في مصر؟» فلا يمر يوم دون السماع عن ازمات مالية بأحدى الصحف الكبرى او عدم صرف رواتب للصحفيين حتي وصل بأحد الصحفيين الحال أن يحاول إشعال النار بنفسة علي طريقة البوعزيزي أمام نقابة الصحفيين تعبيرا عن إحباطه من أي أمل في مستقبل أفضل للصحافة بمصر.

و يغلق العام 2015 أبوابه بصحف حكومية تعتمد أغلبها علي دعم الدولة تصل ديونها الى 10 مليارات جنيه و صحافة خاصة تتوقف عن طباعة النسخ الورقية مثل جريدة التحرير، البديل – و هو ما يعني بسبب القوانين المصرية من عدم تمكن هذه المؤسسات من الحاق من تعينهم بنقابة الصحفيين المصرية وهو ما سنتعرض له في الورقة بالتفصيل.

وصحف أخري تفصل أعداد كبيرة من الصحفيين وتعاني من إضرابات و توقف عن العمل بسبب تأخر صرف مستحقات العاملين .

و صحافة الإلكترونية تعاني من عدم وجود إطار قانوني يشجع على الإستثمار فيها وعدم إعتراف الكثير من الدوائر الرسمية وبالأخص نقابة الصحفيين بالعاملين بها كصحفيين يستحقون تسهيل مهمتهم والتعاون معهم.

و بالتالي نحن أمام مجتمع به حوالي 100 مليون نسمة يحتاجون للخدمات الصحفية والمعلومات وخصوصا صحافة الخدمات والصحافة المحلية بدون وجود من يلبي لهم هذه الاحتياجات الصحفية وعزوف المستثمرين عن استثمار اموالهم في هذا القطاع بل ومحاولة الموجودين بالسوق تقليص حجم استثماراتهم او الخروج من السوق.

لماذا هذه الورقة الآن ؟

أهمية طرح هذه الورقة في هذا التوقيت يعود لعدة أسباب :

أولا إنطلاق أعمال البرلمان المصري بعد غياب طويل مما يجعل هناك حراك و آمال في المجتمع حول تعديل القوانين المتعلقة بالصحافة وحرية الصحافة او وضع قوانين جديدة تفتح آفاق الاستثمار في سوق الصحافة لجميع من يحبون المشاركة.

ثانيا وجود مجموعة شخصيات تعمل علي الضغط من أجل عمل نقابة جديدة للإعلاميين لحل المشكلات التي لا تستطيع نقابة الصحفيين استيعابها وموافقة مجلس الوزراء علي المقترح و انتظار مناقشة البرلمان للمقترح لإقراره.

ثالثا إقرار مبدأ حرية تداول المعلومات في نص واضح في الدستور المصري الجديد و انتظار البرلمان لتفعيل هذا النص الدستوري من خلال القانون.

أسباب الأزمة

القانون

يحكم العمل الصحفي في مصر حالياً و كما هو مبين في موقع المجلس الأعلى للصحافة الجهة المنوط بها إصدار التراخيص للصحف قانون 96 لسنة 1996.

ورغم إن الدستور المصري يقر في مادته (65) بحرية الرأي والتعبير و يقول في المادة 70 «بحرية الصحافة والطباعة والنشر للشخصيات الطبيعية والإعتبارية بمجرد الإخطار وينظم القانون إجراءات إنشاء وتملك الصحف»

و طبعا في ظل عدم إمكانية تطبيق الدستور بشكل مباشر بدون قانون فإن الساري على أرض الواقع حتى هذه اللحظة رغم مرور عامان على إقرار دستور 2014 هو أحكام قانون 96 لسنة 1996 الذي لا يسمح الأفراد من تملك وإصدار الصحف وهو ما يعيق أعداد كبيرة من المستثمرين الصغار والمتوسطين و الهواة من إصدار الصحف وعمل المشاريع الإعلامية الصغيرة والمتوسطة حيث يجب على من يريد أن يصدر جريدة يومية في مصر أن يؤسس شركة مساهمة مصرية رأس مالها لا يقل عن مليون جنيه وان تكون الأسهم ملكا لمصريين وبالتالي يغلق ذلك الباب على المستثمر الأجنبي للإستثمار في سوق الصحافة المصرية «مادة 52» .

و لا يسمح للمساهم الواحد واقاربه من الدرجة الأولى من تملك أكثر من 10 % من رأس مال الجريدة.

و يعج القانون بالتعقيدات المتعلقة باشتراطات المجلس الأعلى للصحافة لسريان رخصة الأصدار فعلى سبيل المثال يعاقب بوقف الترخيص في حال عدم إنتظام صدور الجريدة مادة 48 وهنا يظهر سؤال لماذا تتدخل الدولة بوقف الترخيص في حالة تعثر الجريدة عن الصدور ربما تتعثر لشهر او اثنين وتتمكن بعدها من العمل بشكل منتظم ؟

كذلك يجب ان يكون المحررين ورئيس التحرير أعضاء بنقابة الصحفيين وهو أمر غير منطقي حيث

تطلب نقابة الصحفيين من أجل القيد بها نماذج للأعمال الصحفية وعقد عمل وخبرة فكيف لجريدة جديدة ان يكون هيكل محرريرها الجدد أعضاء بالنقابة مادة 54 و تعاقب الصحيفة التي لا تلتزم بهذا الشرط بالتعطيل لمدة 6 أشهر.

تدخل الدولة في السوق

يملك الجهاز الحكومي المصري عددا كبيرا من المؤسسات الصحفية والإعلامية يخرج من كل مؤسسة عدد من الإصدارات و هنا محاولة سريعة لحصر أبرز هذه المؤسسات :

- مؤسسة الأهرام
- مؤسسة أخبار اليوم
- مؤسسة دار التحرير
- مؤسسة دار الهلال
- مؤسسة روز اليوسف
- مؤسسة دار المعارف
- وكالة أنباء الشرق الأوسط
- مجلة الإذاعة والتلفزيون

أغلب هذه المؤسسات كانت في يوم من الأيام صحف خاصة أسسها أفراد مثل الأهرام للأخوين تقلا و الأخبار لمصطفى وعلى امين ودار الهلال لجورجي زيدان

و لكن بعد ثورة يوليو 1952 وتحديدا في مايو 1960 صدر قانون سمي بقانون تنظيم الصحافة وأشتهر بقانون تأميم الصحافة قضى بان تنتقل ملكية أبرز هذه الصحف لملكية الإتحاد القومي الذي أصبح فيما بعد «الإتحاد الإشتراكي» التنظيم السياسي للدولة وقتها.

و رغم مرور الزمن وتغيير القوانين الحاكمة للصحافة ظلت هذه المؤسسات مملوكة للدولة تسيطر بشكل كبير على طباعة الصحف وتوزيعها حيث إن هذه المؤسسات تملك أهم المطابع وشركات التوزيع ورغم ذلك تعاني من الخسائر وتعتبر معضلة في سوق الإعلام المصري والطريق إلى تحريره بعدد ضخم من العاملين وصفه رئيس المجلس الأعلى للصحافة بانه أكبر من عدد قراء هذه الصحف حيث يصل عددهم في بعض التقديرات ل 31 الف عامل.

النقابة

مشكلة أخرى تواجه تحرير صناعة الصحافة متعلقة بتحرير المهنة فممارسة مهنة الصحافة في مصر مقيدة بأن يكون ممارس المهنة عضو بنقابة الصحفيين المصرية وهي نقابة واحدة حيث لا يسمح الدستور في المادة 77 منه سوي بنقابة واحدة لكل مهنة ويمنع تعددية النقابات المهنية.

يحكم نقابة الصحفيين قانون معقد لا يسمح الا لنسبة ضئيلة من ممارسي المهنة من الالتحاق بها، حيث ينص قانون النقابة في المادة 65 من هذا القانون على أنه لا يسمح لأحد بالعمل في الصحافة ما لم يكن اسمه مسجلا في قائمة النقابة.

ووفقا للمادة 103 فإن أصحاب دور النشر والمؤسسات والصحفية والصحف ليسوا مخولين لتوظيف أشخاص غير أعضاء في نقابة الصحفيين .

وعلى الجانب الآخر ، كي يسجل أحد الصحفيين اسمه في النقابة ، يجب أن يكون صحفيا محترفا ، حصل على تعليم جامعي ، ولا يملك صحيفة ، وقضى سنة واحدة على الأقل من التدريب في صحيفة مصرية و ذلك بالنسبة لخريجي أقسام الصحافة ، وسنتين من التدريب للخريجين من الجامعات الأخرى .

أحد أهم الانتقادات الموجهة لهذا القانون هو أنه يضع شروطا صارمة لتسجيل الصحفيين. ونتيجة لهذه الشروط الصارمة ، يمارس الكثيرون المهنة بدون الاعتراف بهم من قبل نقابة الصحفيين ولذا يجد كثير من الصحفيين الذين يمارسون المهنة ، أنفسهم في وضع يتم خلاله انتهاك حقوقهم ولا يسمح لهم بالوصول للمعلومة وتتعرض سلامتهم للخطر.

و من المدهش كذلك ان نقابة الصحفيين من النقابات القليلة ربما الوحيدة في العالم التي تعطي أموال لأعضائها من خلال ما يسمى «ببدل التكنولوجيا» وهو منحة حكومية تعطي للصحفيين النقابيين تخلق جو عام داخل النقابة بعدم الرغبة في إستضافة المزيد من الأعضاء الجدد مما قد يؤثر على هذه المنحة الحكومية مع زيادة عدد مستحقيها بزيادة عدد أعضاء النقابة.

معوقات الاستثمار في صحافة الانترنت

لم تنجو صحافة الانترنت من معوقات الاستثمار بها حيث يعتبر قطاع الصحافة الإلكترونية قطاع غير رسمي في مصر اذا صح التعبير حيث لا تعترف الكثير من المصادر الرسمية بالصحفيين العاملين بمواقع الإنترنت كصحفيين يمكن مدهم بالمعلومات ولا تمنحهم نقابة الصحفيين عضويتها و اغلب مواقع الانترنت الاخبارية هي اما مبادرات شبابية او صفحات انترنت لصحف ورقية او مواقع تابعة لمؤسسات مجتمع مدني او شركات لا يوجد الغطاء الذي يمكن ان يؤسس من خلاله موقع اخباري في مصر و لكن من الجدير بالذكر إن مشروع قانون الصحافة والإعلام الجديد الذي قدم من مجلس الوزراء للبرلمان المصري بدلا من ان يسهل الإستثمار في عالم صحافة الإنترنت يضع عقبات شبيهة بتلك الموضوعة للصحافة الورقية حيث يشترط تأسيس شركة برأس مال لا يقل عن نصف مليون جنيه مصري لتأسيس موقع اخباري على الانترنت ومنحه ترخيص العمل المادة 42 من القانون الجديد

و هو ما يضرب كل المشاريغ الاعلامية الصغيرة والمتوسطة الطموحة التي تسعي للمناقسة في سوق الصحافة الإلكترونية.

حرية تداول المعلومات

المادة الخام لصناعة الصحافة هي توفر وحرية الحصول على المعلومات من المصادر المختلفة لتحويلها الى مواد صحفية وفي ظل صعوبة الحصول على أبسط المعلومات تتعقد ممارسة المهنة ويقل إزدهارها ، كذلك توجد بادرة أمل في هذا السياق متعلقة بأقرار دستور 2014 مبدأ حق حرية تداول المعلومات في المادة 68 منه ولكن لم تترجم المادة الي واقع عملي من خلال قانون حتى الآن

البدائـــــل و الحلـــول

أولاً : تهيئة البنية التشريعية لتشجيع الإستثمار بالصحافة في مصر

ان تترجم مواد دستور 2014 المتعلقة بحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة (65- 67- 68- 70-71) لقوانين تفتح الباب على اوسع قدر ممكن لكل محبي وهواة الصحافة وصولا للمحترفين والمؤسسات العملاقة من الدخول في السوق وفتح مؤسسات جديدة تتمتع بمساحات من حرية العمل والخروج من السوق دون خوف من فرض عقوبات او طلب رأس مال محدد لبدء مشروع صحفي او التزام بدورية صدور او مواصفات للعاملين في الصحف وإجبارهم ان يكونوا أعضاء في أي نقابة او تنظيم حيث ان الصحافة هي أحد وسائل التعبير عن الرأي المكفول ممارستها لأي إنسان وتمكين الأفراد من عمل مشاريع إعلامية صغيرة متوسطه او كبيرة مثلها مثل الشخصيات الإعتبارية كما كان الحال بدايات ومنتصف القرن الماضي العهد الذي تأسست به الكثير من المؤسسات الإعلامية التي ما زالت تعمل بعد تأميمها الآن تحت ملكية الدولة و كانت في الماضي ملك لأصحابها.

و كذلك وضع بنية تشريعية لصناعة الصحافة الإلكترونية والإعتراف بها والعاملون بها رسميا كصحفيين يحق لهم الحصول علي المعلومات وحمايتهم اثناء تأدية عملهم الصحفي.

من المؤسف في هذا السياق ان مشروع القانون الذي وافق عليه مجلس الوزراء و تم إرساله للبرلمان المصري لمناقشته يحتوي على المزيد من القيود فمثلا يفرض القانون ان يكون رأس مال الشركة التي تصدر جريدة يومية 3 ملايين جنيه بدلا من مليون جنيه في القانون السابق و 500 الف جنيه للموقع الإخباري الإلكتروني و هو توجه معاكس لما تطمح به ورقة السياسات.

ثانيا : مستقبل تواجد الدولة في سوق الصحافة

وجود الدولة بهذا الشكل في سوق الصحافة يحقق خسائر كبيرة على الموازنة العامة للدولة و يعتبر عقبة أمام سوق حر و مفتوح لدخول المزيد من الصحف والمطابع وشركات التوزيع. تتنافس في تقديم الأفضل للقارئ علي اساس من التنافسية والمساواة.

السيناريوهات المتوقعة للصحافة التابعة للدولة تدور أغلبها في إطار الآتي :

- استمرار الوضع على ما هو عليه مع محاولة الحد من نزيف خسائر المؤسسات الصحفية الحكومية من خلال تقليل عدد الصفحات و الاصدارات.
- توجيه المزيد من الدعم للمؤسسات الحكومية لكي تتمكن من تطوير نفسها والنهوض من كبوتها.
- تحويل المؤسسات الي شركات مساهمة يملك العاملون بها 49% و الدولة 51%
- الحل الثالث تتخلي الدولة عن الصحف و تتركها بالكامل للعاملين بها
- طرح المؤسسات الحكومية للقطاع الخاص

و من وجهة نظر الورقة ان في اللحظة الراهنة من الصعب تطبيق الحل الأخير وهو طرح المؤسسات للقطاع الخاص وهو الحل الأنسب لعودة الأمور لوضعها قبل قانون تنظيم «تاميم الصحافة» عام 1960 و تحرير سوق الصحافة بسبب أن القوانين الحالية لا تشجع الاستثمار في هذه السوق المكبلة

بعدد كبير من القيود والعوائق وبالتالي فالخطوة الأولى يجب أن تكون تمهيد البنية التشريعية لسوق حر للصحافة يشجع المستثمرين على شراء هذه المؤسسات والإستثمار بها ومن ثم طرحها للقطاع الخاص.

مع عمل حلول مؤقته متعلقة بوقف الدعم الحكومي لهذه المؤسسات وفتح مساحات لتأجير صفحات بداخلها لمؤسسات خاصة والعمل على إعادة هيكلتها وتأجير أجزاء منها للقطاع الخاص تمهيدا لنقلها للقطاع الخاص بالكامل وكذلك إعداد العاملين بها لمناخ العمل في القطاع الخاص.

اما البدائل الأخري المتعلقة بمزيد من الدعم هو بديل تم تجربته سابقا ولم يؤدي لتحقيق نجاحات كبيرة

وكذلك توزيع أسهم المؤسسات للعاملين بها لن يؤدي الي حل الازمة لانه في حال خسارة هذه المؤسسات تحت إدارة العاملين بها سيتوجه هؤلاء العمال مرة اخرى لطلب التمويل من الدولة التي اعتادت هذه المؤسسات الحصول على التمويل منها في اغلب الظن ولن يؤدي هذا الحل لتفادي غضب العمال او ثورتهم وهو المبرر الذي يطرح عند طرح فكرة خصخصة هذه المؤسسات ولكن التصور ان سوق صحافة حر و منتعش يؤدي الي ايجاد المزيد من فرص العمل التي يمكنها ان تستوعب اعداد اكبر من العاملين بصناعة الصحافة.

ثالثا: مراجعة المادة 77 من الدستور التي تقضي بنقابة مهنية واحدة للعاملين بكل مهنة لأنه يضرب فكرة الحرية النقابية والتعددية النقابية كذلك الفصل بين حق مزاولة المهنة وعضوية نقابة الصحفيين وفتح الباب لتأسيس نقابات للصحفيين وربما نقابات تجمع الصحفيين العاملين في مؤسسة بعينها على نسق نقابة الصحفيين العاملين في هيئة الإذاعة البريطانية مثلاً حيث تجمعهم مصلحة واحدة حقيقية.

أو النظر في حل آخر بسبب صعوبة تعديل الدستور وهو السماح بتأسيس نقابة للصحفيين الإلكترونيين حيث تقبل النقابة الحالية فقط العاملين بالصحف الورقية و هو ما يعيق تطور صناعة الصحافة الإلكترونية في مصر.

و إعادة النظر في الدعم الحكومي الذي يحصل عليه أعضاء نقابة الصحفيين الحالية ويعتبر عبئ إضافي على الدولة مضاف على عبئ خسائر المؤسسات الصحفية الحكومية ومعوق امام زيادة عدد أعضاء النقابة.

رابعا : ترجمة مادة الدستور المتعلقة بحرية تداول المعلومات الي قوانين وإلى واقع عملي كذلك حيث يسيطر في كثير من الأحيان حالة من الخوف والبيروقراطية على مصادر المعلومات التي يحتاج الصحفي التعامل معها كذلك وضع إطار واضح يسمح بالتصوير في الشارع للصحفيين كجزء من حرية التعبير وحق الحصول على المعلومة.

خاتمة :

هذه الورقة تنظر بشكل أساسي للصحافة كصناعة ولماذا لا تحقق هذه الصناعة أرباحا في السوق المصرية و التحديات التي تواجه هذه الصناعة ولا تمكنها من الإزدهار والتطور والتوسع لكي يكون لكل مدينة وقرية وشارع بمصر صحيفة او موقع إخباري يمده بالمعلومات ويقدم له الخدمات الصحفية التي يحتاجها كيف يمكن لهذه الصناعة ان تستوعب عدد أكبر من العاملين وخريجين كليات

ومعاهد الإعلام التي تخرج الآلاف كل عام من دارسي فنون هذه الصناعة و تحقيق طموحهم في العمل بها وتحويل هذه الصناعة في مصر إلى صناعة تحقق أرباحا تعود على المجتمع .

المراجع :

1. مستقبل ملكية الصحف القومية في مصر» ص 24 – كتاب إقتصاديات الإعلام ، د.عصام الدين فرج – دار النهضة العربية
2. هل تنتهي الصحافة المطبوعة في مصر – يحيى صقر – موقع أصوات مصرية

http://www.aswatmasriya.com/news/details/HYPERLINK "http://www.aswatmasriya.com/news/details/41845"41845

3. بالصور صحفي بالتحرير يحاول حرق نفسه أمام نقابة الصحفيين – 30 أغسطس 2015 – المصري اليوم http://lens.almasryalyoum.com/album/HYPERLINK "http://lens.almasryalyoum.com/album/10375"10375
4. بيان إدارة جريدة البديل من التحول من الإصدار الورقي للإصدار الإلكتروني 7 نوفمبر 2015 http:// elbadil.com/?p=941516
5. دستور مصر" 2014 الحالي» http://www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%HYPERLINK "http://www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.pdf"202014HYPERLINK "http://www.sis.gov.eg/Newvr/consttt%202014.pdf".pdf
6. الصحف القومية وتحديات الانتقال الديمقراطي – موقع الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان http:// anhri.net/?p=HYPERLINK "http://anhri.net/?p=46697"46697
7. تقرير حرية الصحافة بمصر ، أميرة عبد الفتاح – الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

http://anhri.net/reports/pressfreedomHYPERLINK "http://anhri.net/reports/pressfreedom/"/

8. قانون 96 بسنة 1996 بشأن تنظيم الصحافة
9. الأعلى للصحافة :»ديون الصحف القومية وصلت ل 10 مليارات جنية» خبر منشور بتاريخ 16 أبريل 2016 بجريدة الوطن http://www.elwatannews.com/news/details/HYPERLINK "http://www.elwatannews.com/news/details/1100807»1100807
10. لطباعة والتوزيع والإعلان . . مفاتيح النظام لإسكات الصحافة موقع مدى مصر
- مي شمس الدين – مصطفى محيي
11. دراسة مركز "هردو" لرصد إيجابيات وسلبيات قانون الصحافة والإعلام الجديد